الخريتح مترئسا جانبا من الجلسة «تصوير: صالح محمد»

العبدالله متحدثا أثناء الجلسة

...ة «2015 - 2020»

وزيرة التخطيط: عينا مديراً تنفيذياً للمشاريع الكبري يتابع التنفيذ ويحل كل المعوقات

ان تكون ملاحظات الاخ الوزير قبل التصويت على المواد مادة مادة.

المجلس يقر المداولة الثانية لقانون محكمة الاسرة باجماع الحضور ٣٩ ويحيله الى الحكومة.

وقالت المذكرة الإيضاحية الواردة في تقرير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية إن القانون «جاء نظرا إلى ما كشف عنه الواقع العملي من عدم ملاءمة نظر قضايا الأحوال الشخصية مع غيرها من القضايا الجزائية والمدنية في مكان واحد بدور العدالة لما تتسم به قضايا الأحوال الشخصية من خصوصية وحساسية وتعلقها بأدق الأمور الأسرية الخاصة بالزوجين والأولاد.

حيث يقتضي ذلك ضرورة إعداد مقار خاصة تعقد فيها جلسات الأحوال الشخصية بعيدا عن أجواء الجلسات الجزائية والمدنية مع إحاطة تلك النوعية من المنازعات بإجراءات تتناسب مع طبيعتها على نحو يكفل مصلحة الأسرة والمجتمع.

ومن المزايا التي يحققها القانون بحسب تقرير اللجنة فصل مبنى محكمة الأسرة كمبنى مستقل بعيدا عن المحاكم العادية حتى لا يختلط الصغار بغيرهم من عناصر وأطراف القضايا الجنائية واختصار درجات التقاضي لكي تنتهي عند مرحلة الاستئناف ولا يطعن في أحكامها بطريق التمييز توفيرا للوقت والجهد والعناء.

ووجود قاضي تنفيذ متخصص يفصل في منازعات التنفيذ الوقتية المتعلقة بالقرارات والأحكام التي تصدر من محكمة الأسرة مما يؤدي الى سرعة تنفيذها وذلك بتقليل العقبات التي تؤدي الى عدم التنفيذ او البطء فيه».

ونصت المادة الثانية من القانون بعد التعديل وموافقة المجلس على ان «تشكل دائرة الأحوال الشخصية الكلية بمحكمة الأسرة من قاض واحد وتشكل دائرة الاستئناف من ثلاثة مستشارين من محكمة الاستئناف وللمجلس الاعلى للقضاء بناء على طلب رئيس المحكمة الكلية أن يعهد برئاسة كل أو بعض دوائر الأحوال الشخصية الكلية بمحكمة الأسرة إلى مستشارين بمحكمة الاستئناف لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد وذلك طبقا للقواعد والضوابط التي يصدر بها قرار من المجلس».

ومن مزايا القانون ايضا إنشاء مراكز لتسوية المنازعات الأسرية بغية إنهاء الكثير من الطلبات المقدمة إليها صلحا او اتفاقا بين أطرافها كما يعطي أعضاء مكتب التسوية حرية الاتصال المباشر بأطراف النزاع وبعيدا عن وكلائهم وبمكنهم الانتقال إلى مقر إقامتهم للاطلاع على أسباب النزاع في مهده ومكانه مما يساعد في إنهاء النزاع صلحا أو اتفاقا.

ويتضمن القانون إنشاء نيابة متخصصة لشؤون الأسرة تتولى المهام الموكلة للنيابة العامة أمام محاكم الأسرة ودوائرها الاستئنافية ويكون تدخلها وجوبا في الدعاوى المرفوعة أمامها وإيداع مذكرة بالرأي فيها أو كلما طلب منها ذلك وإلا أصبح الحكم باطلا مما يعد ضمانة أخرى لأطراف النزاع الأسري.

وحرصا على وحدة القضاء الكويتي قضت المادة الثالثة من القانون بأن يشمل اختصاص محكمة الأسرة الكويتيين وغير الكويتيين كافة أيا كانت ديانتهم أو مذاهبهم كما دعا القانون إلى إنشاء مراكز للرؤيا ما ينهي الخلافات على مكان وجود الصغير «الطفل» مع أحد والديه ومع من لهم الحق في رؤيته.

وتحقيقا للتكافل الاجتماعي انشئ صندوق تأمين للأسرة تخصص موارده لتنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة بتقرير نفقة للزوجة أو المطلقة - سواء كانت النفقة مؤقتة أو دائمة - أو الأولاد أو الأقارب والتي يتعذر تنفيذها وفقا للاجراءات المعتادة ويتبع الصندوق وزارة العدل وتتكون موارده من المبالغ التي تخصصها الدولة سنويا ضمن ميزانية الوزارة.

وكان مجلس الامة قد اقر القانون في مداولته الاولى في جلسته المنعقدة في 27 يناير الماضي.

لجنة التحقيق في الايداعات والتحويلات تطلب تمديد عملها حتى نهاية شهر أبريل من العام الجاري.

صالح عاشور: طلب لجنة الايداعات من وزارة العدل بحصر عقارات النواب غير دستوري، ويجب أن يكون ذلك من خلال تفعيل لائحة قانون مكافحة الفساد.

الوزير علي العمير: لا مانع بتمديد عمل لجنة التحويلات والايداعات وسنصوت للتمديد اما الطلب عن إفادة وزارة العدل عن العقارات فهو غير دستوري.

المجلس يوافق على التمديد الى نهاية ابريل.

المجلس يوافق بالمداولتين على مشروع قانون إصدار النظام الموحد بشأن المواد المستنفذة لطبقة الأوزون لدول مجلس التعاون الخليجي باجماع الحضور.

المجلس يوافق في المداولتين على مشروع قانون «نظام» العلامات التجارية لدول مجلس التعاون الخليجي باجماع الحضور ويحيله إلى الحكومة.

المجلس يوافق على ثلاثة اتفاقيات بين الكويت ودول كوبا ولتوانيا واليونان لتشجيع الاستثمار ومنع الازدواج الضريبي ويحيلهم إلى الحكومة.

مناقشة مرسوم تأجيل تشكيل المجلس البلدي.

عدنان عبدالصمد: هذا الموضوع قديم وعفى عليه الدهر ويجب اقراره دون مناقشة.

صالح عاشور يطلب من مقرر لجنة المرافق توضيح تبعات اقرار مرسوم تأجيل تشكيل المجلس البلدي وكذلك تبعات رفضه.

محمد الهدية: مدير عام البلدية حضر باجتماع لجنة المرافق واقر بالاخطاء المترتبة على المرسوم وبعض الامور لم تجد لها رد من المدير.

الغانم: ارجوا الا ندخل في متاهات اخري لابد ان نركز على تدعيات رفض او قبول المرسوم فلا ندخل بنقاش بان قرارات اللجنة صحيحة او خاطئة.

محمد الهدية: نحن امام امر واقع من حيث ما ترتب على هذا المرسوم.

الغانم: التصويت سيكون اما برفض المرسوم وبالتالي اللجنة المترتبة عليه سينتفي وجودها.

جمال العمر: اليوم لا نقدر نصوت مع المرسوم ويقولون في مخالفات واذا رفضناه تقولون فيه فراغ دستوري.

لابد ان تاتي لجنة المرافق ببديل فلا يعقل ان الحكومة ما تدري الامور الدستورية وتوضحها الاخ الرئيس لها «يخاطب الغانم».

عبد الحميد دشتي: اتمنى ان يعاد امر المرسوم الى لجنة المرافق لتنعقد لجنة مشتركة مع اللجنة التشريعية ليتم دراسة موضوع المرسوم وايجاد حل له.

نبيل الفضل: لا يعقل ان نتحدث عن مدي الضرورة في المرسوم فهذا ليس حقنا هذا حق خالص لصاحب السمو امير البلاد هو من يقرر حالة الضرورة من عدمه.

محمد الهدية: اللجنة الخاصة بمرسوم البلدية لم تقم بدورها المطلوب وقام اعضاؤها بتمرير موضوعات ومعاملات سابقة كان المجلس البلدي رافضها واكبر دليل على ذلك اقرار ٢٤ قرارا من هيئة الزراعة كان المجلس البلدي رافضها ..هم وافقوا عليها في اللجنة المشكلة لان احد اعضائها كان من الزراعة.

نبيل الفضل: كلام الاخ محمد الهدية مضبوط ولكن يجب ان نصوت على المرسوم لان رد المرسوم سوف يكون ما يترتب عليه من اخطاء اكبر وعلى التضرر اللجوء للقضاء.

محمد الهدية: الرجوع للحق فضيلة واننا احترم جميع اراء النواب لكن كيف نصوت على اقرار خطأ يجب معالجة الخطأ بدلا من الاستمرار فيه.

حمدان العازمي: اتمنى ان يسحب التقرير ويتم اعادة صياغته مرة اخري.

محمد الهدية: مراسيم الضرورة لها كل التقدير والاحترام لكن الدستور ينص على عرضها على المجلس وهذا ما نقوم به حاليا بممارسة حقنا الدستوري في مناقشة مرسوم الضرورة.

احمد مطيع: اقترح ان يتم تحويل جميع القرارات المترتبة على المرسوم الى المجلس البلدي لمناقشتها وبيان ان كانت مخالفة من عدمه ونصوت الان على المرسوم.

صالح عاشور: المجلس اذا وافق على هذا المرسوم يعني هو يقر القرارات الغير قانونية ونحن لا نقبل بهذا الامر لذلك يجب ان يوضح لنا مقرر اللجنة تبعيات عدم الموافقة او الموافقة على المرسوم .فلا يعقل ان نوافق على قرارات غير قانونية بحجة عدم رد المرسوم.

محمد الهدية: بينت للاخوه الاعضاء داخل اللجنة ان هذا المرسوم رتب قرارات خاطئة وليس فيها من صفات الاستعجال التي يفترض ان تقرها اللجنة ٩٠٪ من قرارات اللجنة كان رافضها المجلس البلدي ولكن للاسف اللجنة قامت باخراج الموضوعات من الادراج وكل عضو في اللجنة المؤقتة مرر الموضوعات التي تهمة وربعة.

عدنان عبد الصمد: رفض المرسوم يحتاج الى اغلبية اعضاء المجلس وهو ما يعادل ٣٢ عضوا واذا لم يتحقق ذلك يعتبر المرسوم ساريا ..والمرسوم انتهي مفعولة بالسابق واذا يرفض يرفض باغلبية خاصة وكل ما جري عليه في الماضي.

عادل الخرافي بصفته مقرر لجنة المرافق العامة: اذا الغينا المرسوم فلا تلغي قرارات اللجنة في السابق.

واتفق مع الاخ محمد الهدية ولكن اذا الغينا المرسوم فلن تلغي القرارات الادارية عليه وهذه فتوي الاخ الشاذلي الذي كان يتولي اللجنة سابقا.

اشكالية بين النواب حاليا حول رفض او اقرار مرسوم تشكيل المجلس البلدي.

الغانم: الاخ وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ماذا تريدون تبون تصويت علي المرسوم او تأجيله نبي شي واضح.

صالح عاشور: الغاء المرسوم يعطي الحق للمتضررين اللجوء الي القضاء اليوم للمواطن الحق ان يذهب للمحكمة الدستورية فماذا عن القضاء العادي.

الوزير الشيخ محمد العبد الله: الحكومة تثمن التعاون مع مجلسكم الموقر وهناك بعض اللغط نسمعه الان هو عدم دستورية القرارات الصادرة وفقا لهذا المرسوم وهذا الوقت مناسب لاستطلاع راي قانوني وعرضه علي مجلس الامة ايضا نثني علي راي الاخ سيد عدنان بضرورة اعادة صياغة تقرير لجنة المرافق ..والحكومة تشترك مع المجلس فيما يتم التوصل اليه بشأن هذا المرسوم وامانة لا نري ضرورة في التسرع باقرار هذا المرسوم ولكن ايضا التاخير في اقراره غير

الوزيرة الصبيح تتفقد الخطة

عبد الصمد: هناك توهم لدى البعض بأن هناك مبلغاً معيناً وقاعدين نغرف منه.. لذلك نرجو التوضيح

دشتي: هناك صدق نوايا من قبل الحكومة لكن ما أكثر المهيمنين على مفاصل الدولة ومراكز القرار

حماد: خطة التنمية معتمدة على سعر برميل النفط وبدون النفط ما فيه تنمية ويجب أن نهتم بالمشاريع

التميمي: الجهاز الحكومي في البلد مترهل ولا يمكن تنفيذ هذه الخطة الا بالتعاون والتشارك

فيصل الكندري: نحن متعاونين لأبعد حد مع الحكومة .. ومستعدون لأي تشريع يخدم الخطة

الجيران: لا بحث من جميع الابحاث التي نشرت في «التطبيقي» تخدم خطة التنمية

بين الحكومة والمجلس

ابتسامة وزارية

تفاهمات